يمنون عليك اذا اسلموا قل لا تمنوا علي اسلامكم بل الله
يمن عليكم ان هداكم للايمان وعلى نبيك الصلوة والتحية
سلك ههنا في التقديم على الطريقة السابقة تعظيما لشانه
وافادة لاختصاصه مع بعض المكانات السابقة ههنا كما ولو
اردف المصر الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بالصلوة
على آله عليهم التحية والتسليم كما هو دأب سائر المصنفين
لكان اجلى اذ اقلت بكلام تام خبري اكنت نافلا ما في وجه
كان فطلب علم الصحة او صحة النقول ان لم يكن معلوما لك
لانها لو كانت معلومة فطلبها لا يليق بحال الناظر من حيث هو ناظر
لانه خلاف اطراد الوضع نعم قد يتصور ومعتبرا وهو من نصب نفسه للاشاعة
لكم اما بالدليل او بالتنبيه فالدليل اي فيطلب منك الدليل ذلك لو كان
بديهيا او نظريا معلوما فلا يطلب الدليل اذ الدليل هو المركب من
قضيتين القادي المجهول نظري ولا بد ان يلاحظ ههنا ما سبق
مرارا من ان هذا التعريف اولي من التعريف المشهور وهو ما
يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ولا يمنع النقض والدور على الانجاز
اذ المنع وعرفهم طلب الدليل على مقدمة اي مقدمة الدليل والدليل
الذي كانت المقدمة جزءا منه ليس هو الدليل الذي يطلب على تلك
المقدمة وهو ظني وان كان ظهر العبارة يوهم ذلك والمراد
بالمقدمة ههنا على ما يفهم مما ينوهم عليه صحة الدليل وكان

جزء منه

جزء منه اولى اذا احرزت حقيقة المنع فاعلم ان الدليل يذكر من النقل
وتبيين فطانة لا ينوجه عليه المنع وان ذكر فيه وتمامه في علم طريقة
الكلام فلا يتعلق به المؤخذ لانه محكي منقول عن الغير والناقل
مرتهن هو فاقل ليس بملتزم صحته بل هذا ليس بدليل بالنسبة
اليه من تلك الحيثية حتى المنع منعا جاريا على عرفهم والناقل
ان التزم صحة هو الدليل المنقول او اقام دليلا برأسه على ما نقل صار
مستدلا حينئذ ينوجه عليه ما يتوجه عليه هذا هو الكلام في تطبيق الدليل
على ان لا يمنع النقل واما في تطبيقه على ان لا يمنع المدعى بنوعه ان ادعى
من حيث ان مدعى الدليل مقدمة الدليل صدقا فلا ينوجه عليه المنع
بالمنع الحقيقي وانما قيدنا المدعى بقيد من حيث ان قد يدعى او هو قد
يكون جزء من دليل مدعى آخر فينوجه عليه المنع لكنه ليس مدعى حينئذ
بل مقدمة من مقدمات الدليل واعلم ان ما ذكرنا من الصاقا يدل
على ما ادعاه اذ كان المنع حقيقة في المعنى المذكور وكان معناه
الحقيقي مستحيلا فيه ايضا لا بد له على معنى آخر لا يزيد على ما هو الظاهر
من العبارة اذ معنى ذي معنى مشترك بين منع النقل ومنع المدعى والمتبع
ههنا يصلح لذلك سوى الطلب فمنع النقل كون بعض نصه
الحجة ومنع المدعى كون بعض طلب الدليل عليه والطلب مشترك
بينهما وينبغي ان يجعل ان المنع له معنيان احدهما اعم مما يقال له المنع والنقض اي النقض الاجمالي
والمناقضة المعارضة جميعا والثاني اخص فيقال له مناقضة ونقض

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)